

بيان صادر عن الحكومة الفلسطينية عقب انتهاء جلستها رقم ١٨٢، تدعو فيه العالم إلى رفض الاستيطان ووقف عمليات القتل والدمار، وتدفع إسرائيل ثمن سياساتها العدوانية الممنهجة بحق الشعب الفلسطيني*

٢٠٢٢/١١/٢١

جلسة مجلس الوزراء رقم (١٨٢)

رئيس الوزراء يدعو دول العالم إلى رفض الاستيطان وتدفع إسرائيل ثمن ممارساتها العدوانية

- طالب المنظمات الحقوقية بصون حقوق أطفالنا ومساءلة الاحتلال عن جرائمه بحقهم
- ما جرى من اعتداءات في شوارع مدينة الخليل يشير إلى تلاشي المسافة بين جنود الاحتلال والمستوطنين
- إنشاء الهيئة الوطنية للأمن السيبراني وتكليف فريق حكومي للإعداد لذلك
- المجلس يصادق على خطة لتعشيب الملاعب في جميع محافظات الوطن للعامين القادمين

دعا رئيس الوزراء الدكتور محمد اشتية العالم إلى رفض الاستيطان ووقف عمليات القتل والدمار، وتدفع إسرائيل ثمن سياساتها العدوانية الممنهجة بحق شعبنا. وقال رئيس الوزراء في كلمته بمستهل الجلسة الأسبوعية لمجلس الوزراء التي عقدت في مدينة رام الله اليوم الإثنين، "إذا كانت مفاوضات تشكيل الحكومة في إسرائيل مبنية على من يبني مستوطنات أكثر، ومن يريد أن يسهل إطلاق النار علينا أكثر، ومن يريد أن يصادر أرضنا أكثر، فإنها بذلك تحضر لإعلان حرب علينا يقودها غلاة المستعمرين، وأمام هذا المشهد الذي يضم أحزاباً تريد أن تشعل فتيل القتل والدمار، مطلوب من العالم الآن أن يقول بصوت عالٍ أنه يرفض هذه السياسة، وأنه جاهز لتدفع إسرائيل ثمن هذه السياسة العدوانية الممنهجة بحق شعبنا". واعتبر رئيس الوزراء أن ما جرى في تل الرميذة، وباب الزاوية، وشارع الشهداء في الخليل، نموذجاً لما سوف تتجه نحوه الأمور من تصعيد تتلاشى فيه المسافة بين الجيش والمستوطنين، فهم فريق واحد.

ولمناسبة يوم الطفل العالمي، وجه رئيس الوزراء التحية لأطفال فلسطين، خاصة أولئك الذين حرمهم الاحتلال من طفولتهم وصادر براءتهم وحياتهم العادية، مشيراً إلى أنه ومنذ بداية

* المصدر: دولة فلسطين، مجلس الوزراء

العام ارتقى أكثر من ٤٠ طفلاً شهداء، وتم تسجيل أكثر من ٧٥٠ حالة اعتقال لأطفالنا، ولا يزال نحو ١٦٠ منهم في سجون الاحتلال، إضافة إلى أن الهدم وخطره الذي يطال حالياً مدرسة في عين سامية قرب رام الله، ومدرسة إصفي في مسافر يطا، علاوة على الانتهاكات اليومية التي تعيشها مدارس القدس والبلدة القديمة من الخليل، ومدارس الساوية، واللبن وغيرها.

ودعا المنظمات الدولية الحقوقية والإنسانية إلى القيام بواجباتها في صون حقوق أطفالنا، وفي فضح سياسات الاحتلال، ومساءلته عن جرائمه بحقهم.

من جهة أخرى، تقدم رئيس الوزراء بالتهنئة إلى دولة قطر الشقيقة أميراً وحكومةً وشعباً على النجاح في إطلاق مونديال قطر ٢٠٢٢، بما يليق بالأمة العربية وتراثها وحضارتها.

واستمع المجلس إلى تقرير حول الإطار الوطني للسياسة الصناعية، قدمته وكيل وزارة الاقتصاد الوطني منال دسوقي، مبرزة التحديات التي تواجه القطاع الصناعي، من تدني معدلات الإنتاجية وضعف القدرة التنافسية لقطاع الصناعات التحويلية، والتحديات المتعلقة بالبيئة، ونقص العمالة الماهرة، وضعف البنية التحتية، وصعوبة جذب المزيد من الاستثمارات الصناعية من الشركات، وأصحاب المشاريع الريادية، والمستثمرين الأجانب على حد سواء، إضافة إلى المعوقات والقيود التي يفرضها الاحتلال والتي تكبح جماح التطور الصناعي.

وتطرق التقرير إلى أهداف التنمية المستدامة والتي ترمي إلى تعميق التكنولوجيا وتحديثاتها وزيادة حصة أنشطة التكنولوجيا المتقدمة في إجمالي القيمة المضافة للصناعات التحويلية والاندماج في شبكات الإنتاج والابتكارات العالمية، ومضاعفة إمكانية الوصول إلى الأسواق الخارجية، وزيادة نمو القيمة المضافة للصناعات التحويلية بمعدل سنوي يصل إلى ٨,٩٪ خلال العام ٢٠٢٧، وزيادة تشغيل الأيدي العاملة في قطاع الصناعات التحويلية، وتشجيع مشاركة النساء والأشخاص ذوي الإعاقة للعمل في القطاع الصناعي، وزيادة إنتاجية العمالة في الصناعات التحويلية، وتوسيع قدرات المنشآت الصناعية القائمة بزيادة الاستثمارات.

وصادق المجلس على خطة تستهدف تعشيب الملاعب في جميع محافظات الوطن للعامين القادمين بكلفة تتجاوز ٨ مليون دولار.

وقد قرّر المجلس ما يلي:

١. إنشاء "الهيئة الوطنية للأمن السيبراني" وتكليف فريق حكومي لإعداد مسودات التشريعات والإجراءات اللازمة.

٢. المصادقة على عدد من المشاريع للبنية التحتية في مجالات الداخلية والصحة والحكم

المحلي.

٣. تكون أيام الأحد الموافق ٢٥/١٢/٢٠٢٢م، والأحد الموافق ٠١/٠١/٢٠٢٣م، والسبت

الموافق ٠٧/٠١/٢٠٢٣م أيام عطل رسمية بمناسبة الأعياد المجيدة ورأس السنة الميلادية.

٤. المصادقة على خطة تعشيب الملاعب في كافة محافظات الوطن للعامين القادمين بقيمة

تتجاوز (٨ مليون دولار).

٥. المصادقة على انضمام دولة فلسطين لاتفاقية تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية.
٦. تخصيص عدد من قطع الأراضي الحكومية لصالح الهيئات المحلية في عدة مناطق.
٧. إحالة عدد من منتسبي قوى الأمن للتقاعد المبكر بناءً على طلبهم.
٨. المصادقة على توصيات لجنة دراسة الاحتياجات الحكومية من المباني والأراضي للسنوات الخمس القادمة.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbeirut@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه الوثائق أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
<http://www.palestine-studies.org/ar/>